



IRAQI
Academic Scientific Journals



العراقية
المجلات الأكاديمية العلمية

Contents lists available at Academic Scientific Journal
<http://www.iasj.net>

Tikrit Journal for Political Science



القوى الصاعدة: دراسة في المؤشرات والمكانة الدولية

Rising Powers: A Study of Indicators and international standing

Assistant Professor Dr. saif Nussrat tawfeeq

Researcher: Salam sayel Hammoud

ا.م.دسيف نصرت توفيق (*)

كلية العلوم السياسية | جامعة تكريت

الباحث: سلام صايل حمود

Article info.

Article history:

- Received 2 May 2021
- Accepted 22 May 2021
- Available online 30 June 2021

Keywords:

- Rising Powers
- international standing
- international system
- BRICS group
- India

Abstract: After the end of the Cold War and the fragmentation of the former Soviet Union , the world system witnessed what was called unipolarity in favor of the United States of America. The end of the twentieth century was marked by the control of the United States of America over the world as a superpower , but with the beginning of the twenty-first century the world witnessed the rise of a group of international powers From different regions of the world known as (rising powers) , these forces are distinguished by the fact that they carry the project of competition for international status , represented in the largest emerging economies , whose emergence would have caused a major change in the map of the distribution of forces in the international system.

(*)Corresponding Author: Dr. DOUZI Walid, ,E-Mail: Douzi.walid@univ-bechar.dz , Tel: , Affiliation. universit  of Tahry Mohamed Bechar (Algeria)

<p>الخلاصة: بعد نهاية الحرب الباردة وتجزئة الاتحاد السوفيتي السابق شهد النظام العالمي ما سمي</p>	<p>معلومات البحث:</p>
<p>بالقطبية الأحادية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فنهاية القرن العشرين أتسمت بسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم كقوة عظمى (Super Power)، لكن مع مطلع القرن الحادي والعشرين شهد العالم صعود مجموعة من القوى الدولية من مناطق مختلفة من العالم</p>	<p>تواريخ البحث: الاستلام: 2021\5\2 القبول: 2021\5\22 النشر: 2021\6\30</p>
<p>تعرف ب(القوى الصاعدة)، تمتاز هذه القوى بكونها تحمل مشروع التنافس على المكانة الدولية، تتمثل في كبرى الاقتصادات الناشئة، كان من شأن بروزها أن يحدث تغييراً كبيراً في خريطة توزيع القوى في النظام الدولي.</p>	<p>الكلمات المفتاحية: -القوى الصاعدة -المكانة الدولية -النظام الدولي -مجموعة بريكس -الهند</p>

مقدمة:

مع نهاية القرن العشرين الذي هيمنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية إلى جانب اليابان على الواجهة في الساحة الدولية، لاسيما في إطار التقدم الاقتصادي، برز في المشهد الدولي مع بداية الألفية الثالثة قوى دولية صاعدة على الساحة الإقليمية والعالمية من عدة قارات، تمتاز بكونها تحمل مشروع التنافس على المكانة الدولية، تتمثل في كبرى الاقتصادات الناشئة، وهي مجموعة من الدول التي كانت في أمس القريب دول نامية وأخرى عادت ترتيب أوضاعها لتصبح اليوم طرفاً في الاقتصاد العالمي، لتدعم من حضورها السياسي ووزنها الاقتصادي في أرجاء مناطق العالم نتيجة لما تمتلكه من مقومات طبيعية وبشرية، ولفاعلية أنظمتها السياسية ونجاح سياستها الاقتصادية، والتي عمدت الى تشكيل كتلتات ومؤسسات دولية بهدف تغيير تراتبية النظام العالمي وشكله الحالي، وقواعده التي أرست عليها في مرحلتين مهمتين الأولى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتفكك الاتحاد السوفيتي، أو جعله أكثر تمثيلاً وتعدداً، ومن أهمها: الصين، الهند، البرازيل، روسيا الاتحادية وجنوب افريقيا. ومن هنا جاءت الحاجة للبحث في اتون هذا المفهوم الذي بدأ يشكل حيزاً مهماً في النظام الدولي، وتحديدًا في القرن الحادي والعشرين.

أهمية البحث: تنطلق أهمية البحث من محاولة التعرف على القوى الصاعدة وتبيان مقومات قوتها، وفهم المكانة العالمية التي تتمتع بها وحجم التأثير الذي يمكن أن تمارسه القوى الدولية الصاعدة التي شهدت قفزة نوعية خاصة في ما يتعلق بالأداء الاقتصادي لتلك القوى، ناهيك عن هدفها المشترك في توظيف البعد الاقتصادي بما يحقق أهدافها الاستراتيجية البعيدة المدى، وتغيير الموازين على الساحة الدولية.

إشكالية البحث: إن استمرار صعود مجموعة من القوى من مناطق مختلفة من العالم، والتي تطمح بالوصول إلى مصاف القوى العالمية الكبرى يبعث نقاشاً جديداً للبحث في أبرز مؤشرات قوتها، وكيفية توظيفها في سبيل تبوؤها مكانة عالمية، ولعب أدواراً تتناسب مع حجم المقومات الشاملة (الاقتصادية والعسكرية والسياسية والتكنولوجية..). وبالتالي يستهدف البحث عن إجابة على التساؤلات الآتية:

1. ما هو مفهوم القوى الصاعدة؟
2. ماهي المفاهيم المقاربة لمفهوم القوى الصاعدة؟
3. ماهي مؤشرات القوة للقوى الصاعدة؟
4. ما هو موقع ومكانة القوى الصاعدة في النظام الدولي؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من فكرة مفادها: إنَّ القوى الصاعدة تمتلك مقومات شاملة للقوة، ومكانة إقليمية ودولية مرموقة، تمكّنها من أن تحتل مكانة أكبر إذا وظفت تلك المقومات لاسيما الاقتصادية منها، لتنبوء مكانة عالمية تنقلها من مصاف القوى الإقليمية الكبرى الصاعدة إلى القوى العالمية المؤثرة في مسار وحركة النظام الدولي.

مناهج البحث: تم الاعتماد على المنهج التاريخي في تحليل الحقائق التاريخية للقوى الصاعدة، واستشفاف التغيير الذي مرت به، وتنامي مكانتها الدولية عبر مراحل تاريخية لفهم واقعها الحالي، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في متابعة صعود تلك القوى، وما تتميز به من مؤهلات تمكّنها من التأثير في النطاق الإقليمي والدولي، فضلاً عن استخدام المنهج التحليلي ومنهج صنع القرار في دراسة تطلعات مكانتها الاقتصادية والسياسية في النظام العالمي.

هيكلية البحث: تم تقسيم هيكلية البحث للإجابة على التساؤلات البحثية التي انبثقت من تساؤلات الإشكالية إلى مبحثين رئيسيين، علاوة على المقدمة والخاتمة، تناول المبحث الأول تعريف القوى الصاعدة والمفاهيم المقاربة له، أما المبحث الثاني فيسلط الضوء على أبرز مؤشرات القوة للقوى الصاعدة إلى جانب مكانتها العالمية وموقعها بين القوى في النظام الدولي.

المبحث الأول: التعريف بالقوى الصاعدة والمفاهيم المقاربة

يشير مصطلح القوى الصاعدة أو القوى الناشئة للإشارة الى التأثير الدولي المتنامي لأمة ما أو مجموعة من الأمم، أدى إلى تنامي وجودهم في القضايا والشؤون الدولية، وتسعى قوى كهذه إلى تبوء موقع إقليمي ودولي أكثر قوة، وتلعب دوراً أكبر في العلاقات الدولية إما إقليمياً أو عالمياً، وامتلاك موارد كافية، ومستويات عالية من التطور للتمكن من تحقيق هذه الأهداف، ومع غياب المعيار الموحد يبرهن كون الدولة صاعدة من عدمه، إلا أنّ الكثير من المفكرين يتفقون على فكرة مفادها إنّ أيّ دولة تريد أن تمثل قوة صاعدة يجب قبل كلّ شيء أن تمثل اقتصاداً بارزاً، فضلاً عن وجود الإمكانية أو الطموح في سبيل زيادة حجم تأثيرها الدولي، وبالاستناد على أهمّ أبعاد القوة الأخرى، لكن قبيل الخوض في هذه المفاهيم، وفضلاً عن كونها من أبرز القوى الآسيوية الصاعدة، يحتم علينا إعطاء نبذة تاريخية عامة عنها قبل التطرق إلى مفهوم القوى الصاعدة والمفاهيم المقاربة أو المماثلة في حقل العلوم السياسية أو العلاقات الدولية. لذا سيتم تقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب أساسية وكالاتي:

المطلب الأول: التعريف بالقوى الصاعدة.

المطلب الثاني: المفاهيم المقاربة للقوى الصاعدة.

المطلب الأول: التعريف بالقوى الصاعدة

إن دراسة أغلب المفكرين للقوة ضمن السياق التاريخي أمثال (ابن خلدون، كلاوزفيتش، مورجانثو) تظهر تركيزاً على المفهوم من خلال دراسة ابرز مظاهره وأبعاده، لذلك فإن اغلب المفكرين يعرفون القوة على أنّها (قدرة طرف معين على التأثير في طرف آخر)⁽¹⁾.

والقوة حسب تعريف اللغويين هي (نقيض الضعف)، وتأتي بمعنى الجد في الامر وصدق العزيمة⁽²⁾. اما اصطلاحاً فيعرفها علم الاجتماع بأنّها (القدرة على إحداث أمر معين مؤثر في

(1) خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية (عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009)، ص ص 14-16.

(2) عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، 21، ط1 (بيروت: دار الكتب العالمية، 1992)، ص 800.

سلوك الآخرين⁽¹⁾. ومفردة (القوة) توقف عندها أغلب المفكرين، وأشارو إلى إنها تتمثل في القدرة على الفعل والاستطاعة على التأثير وبالتالي إلى النفوذ والسلطة⁽²⁾.

ومن بين التعريفات نجد أنّ (كارل دويتش *Karl Deutsch*) يعرف القوة Power في أبسط معانيها على أنها (القدرة على السيطرة في صراع ما، والتغلب على العوائق) حيث تعمل الدولة على توظيف عناصر قوتها الكامنة وتحويلها من قوة فعلية، لإدراكها لتفوقها في متغيرات القوة وتأثيرها على سلوك الطرف الآخر⁽³⁾. ويعدها الواقعيون المتغير الأساسي في السياسة الدولية إذ يرى أنصارها إن القوة المادية تعمل ما لا تعمله القوة الأخلاقية المثالية، وبالتالي فالقوة هي مزيج بين الإقناع والإغراء والترهيب والترغيب، وهي وسيلة تسعى الدول لامتلاكها ولو باستخدام الصراع، بينما يركز الليبراليون على المتغير الاقتصادي كمعيار أساسي لقياس قوة الدولة، وهذا ما أدركته الكثير من القوى الدولية لاسيما في منطقة جنوب شرق آسيا التي استطاعت استيعاب مضامين الفكر الليبرالي، وتحقيق نسب عالية من النمو التي أثرت إيجاباً على القطاعات الأخرى، تحديداً في عالم ما بعد الحرب الباردة، ومع زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول، فالمنطلق الاقتصادي هو محرك عقول الدول نحو الانتقال إلى الأفضل، فأصطلح تسمية هذه الدول ب(القوى الصاعدة أو القوى الناشئة أو القوى الناهضة)، وبالإنكليزية "Rising Power"⁽⁴⁾.

استخدم مصطلح (القوة/القوى الصاعدة) للمرة الأولى في كتابات الاقتصادي الهولندي في البنك الدولي (انطوان فال اجتمال: Antoine Van Agtmael) في التجمع الدولي المالي في مطلع الثمانينات من القرن العشرين، وقصد به (الدول النامية التي تقدم فرص للمستثمرين)⁽⁵⁾.

(1) شيماء عويس ابو عيد، "القوة في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية"، المركز المصري للدراسات، (أسطنبول: 5 تشرين الاول 2018)، ص 1.

(2) كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، شعبان محمد محمود شعبان(مترجم) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983)، ص 38.

(3) المصدر نفسه، ص ص 38-42.

(4) جارش عادل، "القوى الصاعدة: دراسة في أبرز المضامين والدلالات"، المركز الديمقراطي العربي(برلين، 23 تشرين الاول 2016)، ص 3.

(5) International Trade Dictionary, **Definition of the Emerging State**, 28/04/2016, in: <https://www.glossaire-international.com/pages/tous-les-termes/pays-emergent.html>.(5-1-2019).

بينما ينطلق الباحث البريطاني (ريتشارد نيد ليبو Richard Ned Lipo) في كتابه لماذا تتحارب الأمم (Way Nations Fight) من فرضية خمسة أطراف مؤثرة في السياسة الدولية وهي: القوى العظمى، القوى المهيمنة، القوى الصاعدة، القوى العظمى الآفلة، الدول الضعيفة⁽¹⁾. وعرف القوى الصاعدة "Rising Power" على أنها (دول عازمة على انتزاع الاعتراف بها بوصفها قوى كبرى، وان يقر معاصروها بانها كذلك)⁽²⁾.

وتشير (سوزان غراتيس Susan Graates) إلى أنّ الحديث عن تراتبية الدول في الهرمية الدولية في النظام الدولي يتداخل مع مصطلحات عديدة في حقل العلاقات الدولية والتي لم تحدد بعد بدقة، وتشير من بين عدة مراتب الى مرتبة (القوى الصاعدة) وتنسبها إلى دول (البريكس) وتدعو إلى تعريف واسع ومكتمل لهذه العبارة من التعريف الذي قدم من قبل مؤسسة (غولدمان ساكس)* الذي يركز فقط على البعد الاقتصادي، وبناءً على هذا التنوع التفسيري فإن المؤسسة تعرف "القوة الصاعدة" على إنها (الدولة التي تجد نفسها تسير في مرحلة تحول من مكانة دولية الى اخرى أعلى، اي من القوة الصغرى الى القوة المتوسطة أو من المتوسطة إلى الكبرى أو من الكبرى الى العالمية)⁽³⁾.

أما (بينار تانك Pinar Tank) الباحثة في مركز موارد بناء السلام النرويجي، فبعد تأكيدها على ظاهرة وجود (قوى جديدة) خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة، تعرف القوى الصاعدة على أنها (الدول التي تشهد تنمية اقتصادية سريعة وزيادة في النفوذ السياسي والثقافي في الوقت

(1) ريتشارد نيد ليبو، لماذا تتحارب الامم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل، ايهاب عبد الرحيم علي (مترجم)، سلسلة عالم المعرفة عدد 403 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 2013)، ص 114.

(2) المصدر نفسه، ص 118.

* مؤسسة غولدمان ساكس: Goldman Sachs Group هي مؤسسة خدمات مالية واستثمارية أمريكية متعددة الجنسيات، تعدّ من أشهر المؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة والعالم، مقرها في مدينة نيويورك، تعمل في أكثر من 30 دولة، المجالات الرئيسية لأعمالها هي: إدارة الثروات العالمية، الخدمات المالية المؤسسية، إدارة الاستثمار، بالإضافة إلى خدمات عمليات الاندماج، خدمات التأمين، والوساطات المالية الكبرى، فضلاً الى كونها مُضارب رئيسي في سوق الأوراق المالية التابع للخزانة الأمريكية تأسست في عام 1869 على يد ماركوس غولدمان، وإسمها الحالي غولدمان ساكس وشركاءه. المصدر ينظر:

Goldman Sachs, Goldman Sachs Saudi Arabia, February 2020, in: https://3rabpedia.com/goldman_sachs, (4-5-2020).

(3) Susanne Gratus, "The international arena and emerging powers: stabilizing or destabilizing forces?", (Madrid: Fride, April 2008), p. 02.

نفسه). (1) حيث أكدت ان تلك الدول تسمى (بالدول الصاعدة) أو (القوى الجديدة) بسبب تنميتها الاقتصادية السريعة وزيادة نفوذها السياسي والثقافي) (2).

بينما الباحث في مجال الدراسات الاستراتيجية (مايكل غلوسني Michael A, Glosny)، أثناء دراسته لاستراتيجيات الدول الصاعدة من أجل الحد من سياسات التوازن التي تمارسها القوة المهيمنة والقوة الكبرى القائمة ضدها، فيعرف القوى الصاعدة بأنها (دول تتحرك من مكانة معينة قد تكون متوسطة إلى مكانة القوى الكبرى، أو مستوى اقل من مكانة القوى الكبرى، إلى مستوى أعلى في سلم القوة) (3). ويربط (غلوسني) التعرف على تلك القوى وتشخيصها من خلال إدراك عملية صعودها من قبل القوة المهيمنة والقوى الكبرى الاخرى، ويرى إن تعريف القوى الصاعدة قائم على أساس التصور والمعايينة، ويؤكد على ذلك بالقول: أتصور إن القوى الصاعدة هي (تلك الدول التي يتم تصورها من قبل القوى الكبرى الاخرى على إنها قوى صاعدة في النظام الدولي) (4).

فيما يعرفها العديد من المختصين في حقل العلاقات الدولية على إنها (الدول التي تمتلك القدرات الطبيعية والمادية والبشرية المعتبرة وتحقق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي والصناعي مقارنة بدول أخرى، لاسيما في المساهمة في رفع الناتج العالمي، فضلاً عن تحقيقها تفوق في مجالات التنمية الاقتصادية، إذ تزيد مساهمتها في الاقتصاد العالمي من خلال تأثيرها على المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، إلى جانب تأثيرها في السياسة الدولية) (5).

(1) Norwegian Peacebuilding Resource Center (NOREF) Policy Brief, "The concept of "rising powers", (Oslo: June 2012), p 1.

(2) Ibid, p. 2.

(3) Michael A, Glosny, **The grand strategies of rising powers: reassurance, coercion and balancing responses**, PhD thesis ,Massachusetts Institute of Technology, Dept. of Political Science,(Massachusetts Institute of Technology, 2012),p. 26.

(4) Michael A, Glosny, op cit, p. 27.

(5) يونسي وليد، "دور القوى الصاعدة "Bricks" وتأثيرها في النسق الدولي"، المركز الديمقراطي العربي (برلين): 2017). في:

<https://democraticac.de/?p=43001>,(2-1-2020).

ومن خلال ما ورد يمكن القول إنّ القوى الصاعدة هي دول أو فواعل من الدول لها خصوصية معينة تظهر بشكل أساسي في امتلاكها اقتصاداً ناشئاً، واستطاعت ان تحسن توظيف متغيراتها، وأن تحقق نمواً اقتصادياً متسارعاً، وتطور موارد وقدرات متزايدة قياساً بالدول الأخرى في كل أو أغلب أبعاد القوة، إلى جانب استطاعتها بأن تحول مواردها وقدراتها الى قوة شاملة من أجل تحقيق أهدافها في كافة المجالات الداخلية والخارجية، وتختلف هذه القوى عن القوى الكبرى والقوى العظمى في توظيف قدراتها ومدى تأثيرها في القضايا الدولية، وإن كان بعضها يمتلك ترسانة نووية كالهند، البرازيل، روسيا، الصين وجنوب افريقيا. وسيكون لهذه الدول تأثير في شكل وحركة الدول والفواعل الأخرى في النظام الدولي.

المطلب الثاني : المفاهيم المقاربة للقوى الصاعدة

يرتبط مفهوم (القوى الصاعدة) بمجموعة من المفاهيم التي تتداخل معه من جانب وتختلف معه في جانب آخر، فضلاً عن قلة التصورات والقواعد العامة الممكنة لتقييم بلد كقوة صاعدة، وعدم وجود معيار محدد ومتفق عليه يقرر ويثبت إن هذه الدولة (قوة صاعدة) من عدمه، ومن هنا تأتي الحاجة للبحث في اتون هذه المفاهيم وتوضيحها ومحاولة تفسيرها على النحو الآتي:

أولاً: القوة الصاعدة والدولة الصاعدة/ الناشئة:

على الرغم من تمييز أدبيات العلاقات الدولية بين مفهومي: الدول والقوى الدولية، بينما تخط أدبيات القوى الصاعدة بين مفهومي الدول الصاعدة والقوى الصاعدة، ويحدث هناك تشابك وخطب بين الاصطلاحين، فالدولة التي تمتلك مقدرات القوة المعتبرة تستطيع أن تترجمها الى فعل ونفوذ دولي هي التي يمكن تسميتها (قوى دولية)، سواء كانت متوسطة، اقليمية، كبرى، عالمية، عظمى، ولما كان عدد القوى الدولية دائماً محدوداً، فإن اصطلاح (القوى الصاعدة) ستكون أقل تحديداً، كما وتضم اقل عدداً من الدول، وهي في الوقت الحالي تكاد تقتصر على دول تكتل (بريكس Brics) وهي كُلاً من (البرازيل، روسيا، الصين، الهند، وجنوب افريقيا)⁽¹⁾. في حين تضم قائمة (الدول الصاعدة) عدداً أكبر من الدول، لاسيما ذات الاقتصادات الكبرى، ومن بينها المكسيك، تركيا واندونيسيا⁽²⁾.

(1) Thomas Renard, "G20: Toward a New World Order," **Journal of Diplomatic Studies**, Vol. 13, No. 2 (London: November 2010), p. 9 .

(2) محمد أحمد عبدالمعطي، "الصعود الآسيوي وتحولات ميزان القوى الاقتصادية"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة (ابوظبي، 21 آب 2015)، في:

ثانياً: القوة الصاعدة والدولة النامية:

قد تكون القوة الصاعدة دولة متقدمة، أي مصنعة، لاسيما في مجال التكنولوجيا مثل اليابان وروسيا أو دولة نامية أو تسير في طريق النمو كما هو حال الهند والصين البرازيل اليوم، حتى وإن ذكر اسم (القوى الصاعدة) ضمن قائمة الدول النامية، إلا أنها تتميز عن غيرها من هذا النوع من الدول (الدول النامية) لكونها تمكنت من المحافظة على نسبة نمو سريعة ومرتفعة لمدة من الزمن، فضلاً عن امتلاكها للمقومات الشاملة للقوة، والتي تسمح لها بالاستمرار مستقبلاً بما يؤهلها للصعود إلى مصاف الدول الكبرى⁽¹⁾.

ثالثاً القوة الصاعدة والقوة المتوسطة:

يشير المفهومين إلى وضع (القوة المتوسطة)، فهي لا تنتمي إلى فئة الدول الكبرى أو العظمى، ولا إلى مجموعة الدول الصغيرة، إنما تأخذ موقفاً وسطاً بين القوتين (الكبرى والصغرى)، نظراً لقوتها وقدرتها على التأثير. وعموماً فإن كلا القوتين (الصاعدة، المتوسطة) تتبنى استراتيجيات متشابهة في بناء التحالفات مع القوى المتوسطة الإقليمية والعالمية، وتحبذ الاقتراب التعاوني في علاقاتها الخارجية⁽²⁾. وإن أهم يميز بين القوى الصاعدة عن القوة المتوسطة هو إن الأولى تتميز بكونها أكثر طرفية وتسعى إلى لعب أدواراً إقليمية وعالمية، إلى جانب سعيها للحصول على عضوية مؤسسات القوى الرئيسية، على غرار سعي الهند للحصول على مقعد دائم في (مجلس الأمن)، وسعيها مع كل من الصين والبرازيل وروسيا الاتحادية إلى إصلاح منظمة الأمم المتحدة، وتغيير شكل النظام الدولي إلى التعددية القطبية، أما القوة المتوسطة فتضم مجموعة من الدول التي لديها قدرات معتبرة مثل (أستراليا، هولندا، كندا، وكوريا الجنوبية.. الخ) إلا أنها رغم ذلك تتقبل الوضع القائم ولا تعير إهتماماً للمشاركة المباشرة في تشكيل النظام الدولي، ومن ناحية السلوك الخارجي فإن توجهاتها الإقليمية أضعف من الأولى، كما وتحبذ الحفاظ على استقرار النظام أو المطالبة بإصلاحات تدريجية⁽³⁾.

رابعاً: القوى الصاعدة والاقتصاد الصاعد:

تدعو الحاجة إلى التمييز بين مفهومي القوى الصاعدة والاقتصاديات الصاعدة لتجنب الخلط بين المفهومين، على اعتبار أن صعود الدول مرتبط ارتباطاً وثيقاً بنموها الاقتصادي وأن الأخير هو المحرك الأساسي للصعود في النظام الدولي.

<https://futureuae.com/cart/Mainpage/Item/278/>. (2019-1-6).

(1) Thomas Renard, op cit, p.9.

(2) صدفة محمود احمد، "القوى المتوسطة في النظام الدولي: التعريفات والاتجاهات النظرية"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة (القاهرة: 2013)، ص 12.

(3) Harold Trinkunas, **Brazil's Rise: Seeking Influence on Global Governance** (Washington: The Brookings Institution, April 2014), p 5.

فمفهوم القوى الصاعدة أكثر تقييداً، ولا تشمل إلا بعض الدول المرشحة الى ممارسة دور قيادي في الاطار الاقليمي والدولي نظراً لثقلها الاقتصادي والديموغرافي وقدرتها العسكرية والنفوذ الدبلوماسي الذي تمارسه، فليس بالضرورة أن تصبح الاقتصادات الصاعدة قوى صاعدة، وتعد الدول التي يصطلح عليها (التنانين الآسيوية) وهي كل من (سنغافورة، هونغ كونغ، تايوان، كوريا الجنوبية) وبعدها النمر الآسيوية(ماليزيا، اندونيسيا، تايلند، الفلبين) من الامثلة الشهيرة عن الاسواق أو الاقتصاد الصاعد التي لا يمكن عدّها قوى عالمية أو حتى قوى اقليمية لدى بعضها حتى الآن بالرغم من تمتعها ومنذ عقود بتلك الصفة، ويكمن السبب في إن (القوة) لا تتمثل بالاقتصاد والمال فقط، وإنما هناك عوامل عدة لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار كالمغيرات (الثابتة والمتغيرة) ومدى قدرتها على توظيفها، وفضلاً عن هذا التمييز بين المفهومين، إلا إنه يجب الإشارة إلى إن الصعود الاقتصادي يرتبط بشكل وثيق بصعود القوى، إذ يمكن عدّه شرطاً ضرورياً وإن كان غير كافي لصعود القوى الدولية، وخلاصة القول: إن القوى الصاعدة أكبر من مجرد أسواق أو اقتصاد صاعد، إنما تملك مقدرات وممكنات فعلية وكامنة في مختلف أبعاد ومجالات القوة (1). أو إنها تمتلك مقومات القوة الشاملة التي يمكن أن يتم إستغلالها وتوظيفها بالطرق والوسائل الرشيدة في النظام الدولي سيجعلها قوة مؤثرة يمكن أن تخطو وتصد في سلم تراتبية الهرمية الدولية. لكن الاقتصاد والنمو والتنمية المستدامة هي أساس حركتها للصعود إلى مصاف القوى الكبرى في النظام الدولي.

خامساً: القوة الصاعدة والقوة العائدة:

عادةً ما تطلق عبارة القوة العائدة على الدولة التي كانت قوى كبرى سابقاً أي الدول التي تريد استعادة الدور أو المكانة، أي إنها عرفت تجربة الصعود في وقت سابق، أو قوى رئيسية فقدت مكانتها واليوم تسير في طريقها لاستعادة تلك المكانة (2). وهناك عدة نماذج من القوى الصاعدة اليوم وبالأخص الآسيوية منها، التي كانت قوى كبرى سابقاً وتحل مكانة بارزة على الساحة الدولية، واليوم تنطبق عليها هذه صفة (القوى القوة العائدة)، وتعد وروسيا الاتحادية الانموذج الاقرب تاريخياً، لاسيما انها كانت تمثل قطب موازي في النظام الدولي متمثلة بالاتحاد السوفيتي السابق، بعد إن فقدت مكانتها لصالح القوى الغربية الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، واليوم هي في طريقها لاستعادة مكانتها المفقودة مع عدد من القوى الصاعدة متمثلة بجهودها معاً لحلحلة النظام (الاحادي القطبية) الذي تتربع على عرشه الولايات المتحدة

(1) منير مباركية، صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الامريكية-دراسة مقارنة لحالات: اليابان والصين والهند، اطروحة دكتوراه (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة-الجزائر، 2016)، ص 55، 56.

(2) المصدر نفسه، ص 57.

الأمريكية⁽¹⁾. وعلى سبيل المثال فإن روسيا الاتحادية التي قد انتهت دورها (كقوة عظمى) في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة في العام 1991، عملت على استعادة الدور مع وصول ثاني أطول زعماء الكرملين بقاءً في السلطة بعد الزعيم (جوزيف ستالين) وهو الرئيس الحالي لروسيا (بوتين) الذي تولى الرئاسة لأول مرة في العام 2000، وتعد روسيا الاتحادية اليوم دولة عائدة (كبيرة) نظراً لما تمتلكه من قدرات اقتصادية وعسكرية وسياسية، فضلاً عن عضويتها الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتمتعها بحق النقض (الفيتو) ومدى تأثيرها في اتخاذ القرارات الدولية، وتسعى من أجل أن تكون شريكاً مساوياً (قوة عظمى)⁽²⁾.

المبحث الثاني: القوى الصاعدة : المؤشرات والمرجعية والموقع:

نسعى في هذا المجال فهم ودراسة الامكانات التي تتميز بها القوى الصاعدة، والعوامل والخصوصيات المساهمة في تقدمها واستمرارها على نفس الوتيرة، وكذلك فهم التأثير الذي تمارسه من خلال تسليط الضوء على النموذج الأبرز من الدول التي شهدت طفرات نوعية، لاسيما في أدائها الاقتصادي وهي دول (مجموعة بريكس)، وتعيين الدول الصاعدة في ترتيب الدول على السلم الدولي وفق معايير تصنيف الدول حسب معيار القوة.

المطلب الاول : مؤشرات من يطلق عليه قوة صاعدة:

اختلف المفكرون والباحثون في حقل العلاقات الدولية والاقتصاد الدولي في تحديد عناصر القوة الرئيسية للدول لكون إن لكل دولة عناصر تحدد قوتها ويمكنها من خلال توظيفها تحقيق أهدافها المجالية، ولكن رغم الاختلاف حول ذلك فإن معظم الدراسات في هذا المجال تتفق على إن هنالك مجموعة من العناصر والمقومات التي تتلاقى وتتقاطع مع بعضها البعض على الرغم من اختلاف المفكرين في تحديدها بدقة، لكنها تمثل العامل الأساسي في تحديد قوة ووزن الدولة إن كانت قوة صاعدة أو غير ذلك ضمن هيكل القوى العالمي، ومن خلال تلك المقومات يمكن للدولة أن تحقق أهدافها وتعزز مكانتها في النظام الدولي.

فنرى سابقاً ان المدرسة الجغرافية والأمريكية وعلى رأسها (الفريد ثاير ماهان Alfred Thayer Mahan، ونيكولاس سبيكمان Nicholas J. Spykman) قد قدمت أبحاثاً قيمة في هذا المجال، إذ يؤكد (ماهان) (بأن القوة البحرية هي أساس قوة الدولة، وأن أية دولة تريد السيطرة على

(1) نورهان الشيخ، "تنامي الدور السياسي الروسي في الشرق الاوسط"، مجلة دراسات شرق اوسطية، العدد 89، السنة 23 (عمان: 2019)، ص 36.

(2) حسني عماد حسني العوضي، السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، ط1 (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017)، ص 24.

= كذلك ينظر: أندرو رادين، كلينت ريتش، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2017)، ص 26.

العالم يجب أن تتحكم في (تملك) قوة بحرية كبيرة، تمكنها من السيطرة على البحار) لذا فإنه يؤمن بأن الدول ذات الموقع الجغرافي المميز والمطلّة على البحار (الدول البحرية) هي التي ستسود العالم في النهاية⁽¹⁾.

وحتى نضع النظرية في سياق تطبيقي على القوى الصاعدة فإن معظمها تمتلك موقع بري وبحري يؤهلها لبناء قوة بحرية ولعب أدوار دولية من خلال تمتعها بعدة مزايا في هذا الجانب وهي: (2)

1. الموقع الجغرافي (الإطلال على بحار مفتوحة) إذ تتمتع كل من الهند والصين والبرازيل بإطلالة بحرية مميزة، إذ تطل الأولى على المحيط الهندي وبحر العرب، وتطل الثانية على بحر الصين الجنوبي، وتمتلك الثالثة واجهة بحرية على المحيط الأطلسي، مما منح هذه الدول أهمية استراتيجية واقتصادية فائقة بسبب وقوعها جغرافياً في نقاط إنقاء طرق المواصلات البحرية الأكثر كثافة في العالم ومركزاً مهماً في بناء قواتها البحرية وتطلعاتها الخارجية.

2. مميزات الظهير القاري (الغنى بالموارد الطبيعية والمعدنية ومصادر الطاقة).

3. شكل الساحل وامتداده، تمتلك القوى لصاعدة سواحل بحرية تمتد لإلاف الكيلومترات تسهل عملية التجارة مع الدول المجاورة، وحركة الملاحة البحرية وبناء الأساطيل العسكرية كاليهند والصين والبرازيل.

4. سياسة الحكومة وشخصيتها، حيث تشترك القوى الصاعدة في السعي لإصلاح منظمة المتحدة، والحد من الهيمنة الأمريكية، وإقامة نظام دولي متعدد الاقطاب.

5. عدد السكان، إذ تشكل القوى الصاعدة وبالتحديد الدول الخمس (دول مجموعة بريكس) السالفة الذكر 40% من سكان العالم، فضلاً عن إن الهند والصين تمتلك أكبر عدد من القوات المسلحة على مستوى العالم⁽³⁾.

أما عالم السياسة (سيكمان)، فيرى إن الهلال الهامشي الذي يحيط بالهارتلاند (نظرية قلب العالم) عند (ماكندر) مفتاحاً للسياسة العالمية، ومن ثم تحديد الدول التي تسعى لتكون قوى كبرى، وقد أطلق على هذه الأراضي إسم (الإطار Rimland) أو (الحافة)، التي تضم دول أوروبا الغربية والشرق الأوسط، وكذلك والهند وجنوب شرق آسيا والصين، ويتمتع هذا الإطار

(1) عمر الخضرمي، "الدولة الصغيرة : القدرة والدور -مقاربة نظرية"، مجلة المنارة، المجلد 19، العدد 4 (عمان: 2013)، ص 53.

(2) المصدر نفسه، ص 53.

(3) طارق محمد ذنون الطائي، "تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 19 (تكريت: 2020)، ص 97.

بكترة السكان ومصادر ثروة هائلة، فضلاً عن كونه يقع على بحار واسعة، وعليه فإنه يرى إن القوى التي تحكم (الإطار) ستحكم أوراسيا ومن يحكم أوراسيا سوف يتحكم بمصير العالم.

ولعل من أبرز من نظر في هذا المجال هو مفكر العلاقات الدولية (هانز مورجانثو Hans Morgenthau) الذي يرى إن القوى لكي تصبح مؤثرة في النظام الدولي يجب أن تمتلك العناصر الشاملة للقوة، والتي يحددها بالموقع الجغرافي المميز، وفرة الموارد الطبيعية، القوة العسكرية، الطاقات والإمكانات الصناعية، عدد السكان، الروح المعنوية، الشخصية القومية، نوعية الحكم ونوعية الدبلوماسية⁽¹⁾.

أما (آس كلاين Ray .S. Cline) المختص في حقل الدراسات الاستراتيجية والسياسة الخارجية، فيرى إن عناصر القوة لوحدها لا تكفي لعد الدولة صاعدة ومؤثرة في النظام الدولي إن لم تكن لها أهداف استراتيجية تسعى لتحقيقها، إلى جانب الإرادة لتحقيق تلك الأهداف، إذ يضع معادلة لقياس قوة الدول تجمع بين العناصر المعنوية والمادية، إذ يرى إن قوة الدولة = حاصل ضرب مجموع عناصر الكتلة الحيوية (إقليم، سكان، قدرة اقتصادية) × حاصل جمع الهدف الاستراتيجي والإرادة على تحقيق الهدف القومي⁽²⁾.

وتتميز القوى الصاعدة لاسيما في القرن الحادي والعشرين بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من القوى في النظام الدولي، يمكن إيضاحها بالآتي: ⁽³⁾

1. إنها تمتلك مقومات القوة الشاملة وفي مقدمتها الاقتصاد، لكنها لم توظف إلا عامل أو عاملين منها.

2. تحقيق قفزات في النمو الاقتصادي لاسيما خلال العقد الاول من القرن الحادي والعشرين، انعكس ايجاباً على ابعاد القوة الاخرى، وينطبق هذا التوصيف على الصين (12، 7%) والهند (11، 7%) والبرازيل (7%).

3. القدرة على التأثير الاقتصادي ضمن نطاقها الإقليمي والدولي، إذ أنها أصبحت حلقة هامة في الاقتصاد العالمي لا يمكن التخلي عنها.

(1) سيف نصرت توفيق الهرمزي، "تحليل (هانز مورجانثو) لمفهوم القوة وتطبيقها على وحدات النظام الدولي"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 1، العدد 1، السنة 1 (تكريت: 2013)، ص ص 160-161.

(2) هایل عبد المولى طشطورش، "الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في النظام العالمي الجديد، ط 1 (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2013)، ص 62.

(3) جارش عادل، مصدر سبق ذكره، ص 3.

4. القدرة على التكيف مع تغيرات النظام الدولي، وتبنيها سياسات برجماتية بشأنها (عولمة النظام الدولي).

5. تحقيق مشاريع تنموية ناجحة في أغلب المجالات، نظراً لارتفاع نسبة النمو الاقتصادي، بما في ذلك تحقيق مؤشرات في التنمية البشرية والرأس المال البشري.

6. سرعة استيعابها للتكنولوجيا الحديثة، والعمل على سرعة انتشارها عبر زيادة الانفتاح الاقتصادي.

7. غالباً ما تسعى القوى الصاعدة الى إقامة التكتلات للحد من الهيمنة الامريكية، كتكتل دول بريكس والمثلث الاستراتيجي الذي يضم كل من الهند والصين وروسيا (الذي سنتطرق له في الفصول القادمة) (1).

8. تسعى القوى الصاعدة إلى إعادة رسم شكل النظام الدولي، كالدخول كعضو دائم في مجلس الأمن، أو جعل النظام الدولي متعدد الأقطاب (2).

إلا أن حصر عناصر قوة القوى الصاعدة في قائمة ضيقة قد يجعل الأمر خالياً من الموضوعية إذا ما تم الاستناد في ذلك على متغيرات الواقع الدولي، على اعتبار أن عناصر القوة ليست ثابتة من الجانبين (الزماني والمكاني) كما تختلف في أوقات السلم والحرب، فبعد ان كانت القوة العسكرية تمثل مفتاح النجاح للدول الى عالم السياسة، لينتقل العالم اليوم إلى القوة الاقتصادية (الاقتصاد هو المحور).

لذا فإن نقطة ارتكاز صعود هذه القوى تعتمد على دائرة الاقتصاد (رقم واحد) ثم الأبعاد الأخرى للقوة، إذ تمثل القوة الاقتصادية اليوم قاعدة مثلث القوة الذي تبنى عليه باقي مقومات القوة الأخرى، الأمر الذي جعل منها قوى مؤثرة اقليمياً، ومؤهلة للعب أدوار عالمية، لاسيما في عصر التكنولوجيا عصر السرعة والقوة الافتراضية الذي يجعل من الدول المتطورة في الجانب التكنولوجي أكثر تأثيراً وأكثر فعالية من غيرها، ولا غرو أن نجد إن تكنولوجيا الحرب الراهنة الذي تضاءلت أمامه الأهمية الاستراتيجية للحدود الجغرافية والسيادة، وأصبح الجندي الإلكتروني بديل عن الجندي الفعلي في اختراق جغرافية الدول.

(1) جيفري ساكس، نحو معدلات اعلى للنمو الاقتصادي في مصر، سمير كريم (مترجم) (القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 1996)، ص ص 10-12.

(2) طارق محمد ذنون الطائي، مصدر سبق ذكره ص 95.

ووفقاً (لأحمد داوود أوغلو) فإن معادلة قوة الدولة الصاعدة = (معطيات الثابتة + معطيات المتغيرة) × (ذهنية استراتيجية × خطة استراتيجية × إرادة سياسية، إذ أن المعطيات الثابتة = التاريخ + الجغرافيا + عدد السكان + الثقافة، أما المعطيات المتغيرة = القدرة التكنولوجية + القدرة العسكرية + القدرة الاقتصادية، فالنقطة الجوهرية في المعادلة أعلاه، إنّ الاستراتيجية في حال وجودها، لا تُعتدّ إضافة إلى مكونات القوة فحسب، بلّ تضاعف مكونات القوة، فالاستراتيجية تُضرب (×) مجموع عناصر القوة ولا تُجمع معها، بمعنى آخر، إنّ امتلاك قيادة الدولة لـ (ذهنية استراتيجية + خطة استراتيجية + إرادة سياسية) سيضاعف قيمة عناصر قوة الدولة (الثابتة منها والمتغيرة)⁽¹⁾. أيّ إنه يركز على امتلاك القوى الصاعدة إرادة سياسية ورسم خطة استراتيجية للصعود تضاف إلى أبعاد قوتها الثابتة والمتغيرة.

بينما يرى محمد طه بدوي أنّ العناصر الشاملة للقوى الصاعدة يجب أن تشمل على : (2)

1. العوامل الطبيعية: وتشمل: المجال الجغرافي، والسكان، والموارد الاقتصادية.

2. العوامل الاجتماعية: وتتمثل عنده بالقيادة السياسية والوحدة الوطنية.

في حين يركز استاذ العلوم السياسية في (جامعة هارفارد Harvard University) الأمريكية (جوزيف ناي Joseph Nye) وبشكل جوهري على القوة الناعمة كمرتكز رئيسي لصعود القوى، والتي يرى إنّها ترتكز على ثلاثة موارد أساسية وهي: ثقافة البلد (في الأماكن التي تكون فيها جذابة للآخرين) وقيمة البلد السياسية (عندما يكون تطبيقها بإخلاص في الداخل والخارج)، وسياسته الخارجية عندما يراها الآخرون شرعية وذات سلطة اخلاقية ومعنوية⁽³⁾.

خلاصة القول: إنّ هناك تداخل في عناصر القوة لدى أغلب المفكرين، فبينما يرى بعضهم إنّ جوهر قوة الدولة يكمن في العامل الجغرافي يركز آخرون على وفرة الموارد الطبيعية وعلى الجانب الاقتصادي أو العسكري، في حين يركز البعض على إدارة واستراتيجية الدولة، ومن خلال ما طرح فإننا نرجح إنّ عناصر قوة الدولة ترتكز وبشكل جوهري على العنصر البشري من حيث النوع، والذي من نتاجه الإدارة الصحيحة والتدبير والاستخدام الأمثل للموارد، والعمل على

(1) احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي (موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية)، محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل (الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2010)، ص 35.

(2) هايل عبد المولى طشطوش، مصدر سبق ذكره، ص 63

(3) جوزيف س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، محمد توفيق البجيرمي (مترجم) (الرياض: دار العبيكان للنشر والتوزيع، 2007)، ص 32.

تطويرها واستغلالها للنهوض بواقع الدولة ومكانتها وثقلها في النظام الدولي والعلاقات الدولية، غير ناكرين ما لمصادر وأبعاد القوة الأخرى من دور لا غنى عنه لإقامة الدولة العصرية، لكن الموقع الجغرافي ووفرة الموارد الطبيعية والمساحة الكبيرة بدون سياسة رشيدة ناجحة، وبدون توظيف لمركبات ومقتربات القوة من قبل الإرادة السياسية لصالح الدولة قد تتحول هذه المتغيرات الى عبءٍ عليها.

ويذكر التاريخ إنَّ رئيس الوزراء الهندي (جواهر لال نهرو) قد استدعى السفير الياباني ليواسيه على هزيمة بلاده في الحرب العالمية الثانية، قائلاً (يبدو لي إنَّه لكي نكون دولة عظمى لابد من توافر ثلاثة مقومات رئيسية: مساحة شاسعة من الأرض، مئات الملايين من البشر، ووفرة في الموارد الطبيعية). وكان قصده واضحاً، إلا أنَّ رد السفير كان فيه من الذكاء وبعد النظر، إذ قال (أشكركم سيدي، لكن أرجو أنَّ أعلمكم أنَّ الحل هو تحت هذه القبة) (1). فهل كان نهرو مصيباً عندما حدد هذه العناصر لقوة الدولة وأمنها، أم إنَّ السفير الياباني كان يوحي بوجود عناصر أخرى تحدد قوة الدولة وأمنها في المستقبل، هذا ما سنعالجه في الفصول القادمة من هذه الدراسة.

المطلب الثاني : مرجعية القوى الصاعدة في النظام الدولي :

يذهب الكثير من المختصين في حقل العلاقات الدولية إلى وضع عدد من القوى الصاعدة ضمن الفواعل أو الدول غير القانعة حسب توصيف (أورجانسكي) عن هيكلية النظام الدولي الحالي التي تهيمن فيها الولايات المتحدة الأمريكية على المشهد الدولي، ونجد أنَّ من أبرز هذه القوى: الصين وروسيا ودول أخرى كالهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، وهذه القوى الخمس أصبحت تعرف دولياً بإسم تكتل دول (البريكس) التي أصبحت مرادفاً لمصطلح (القوى الصاعدة) في الكثير من ادبيات العلاقات الدولية. ويُعدّ هذا التكتل المرجعية الأساسية للقوى الصاعدة في النظام الدولي كما أجمع على ذلك العديد من العلماء والمفكرين والمختصين في حقل العلاقات الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية.

شكّلت هذه الدول معاً تكتل يعرف بإسم مجموعة دول (بريكس BRICS) كما أسلفنا، وهو مختصر للأحرف الأولى المكونة لأسماء الدول صاحبة النمو الاقتصادي الأسرع في العالم

(1) هايل عبد المولى طشطوش، مصدر سبق ذكره، ص 4.

(البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا)، وعقد اللقاء الاول على المستوى الاعلى لزعماء دول "بريك" (قبل انضمام جنوب افريقيا) في جزيرة (هوكايدو) اليابانية في تموز 2008 حيث اجتمعت حينها قمة الثماني الكبرى، وشارك في قمة "بريك" رئيس البرازيل (لويس ايناسيو لو لادا سيلفا) والرئيس الروسي (دميتري ميدفيديف) ورئيس جمهورية الصين الشعبية (هو جين تاو) ورئيس وزراء الهند (مانموهان سينغ) وتم الاتفاق بينهم على مواصلة التنسيق في أكثر القضايا الاقتصادية العالمية، والتعاون في المجال المالي، كما عقدت أول قمة بين رؤساء الدول الاربعة في مدينة (بيكاتير ينبرغ) الروسية في حزيران 2009، وتضمن الاعلان عن ضرورة تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب، وانضمت بعد ذلك جنوب افريقيا إلى المجموعة في العام 2010، ليصبح اسم التكتل (بريكس) بدلاً من (بريك)، ويُعدّ الألماني (جيم اونيل) أول من صاغ مصطلح (بريك) في العام 2001 ليتطور بعدها إلى بريكس⁽¹⁾. ولعلّ من أهم ما يميز هذا التجمع إنّه لا يوجد رابط معين مشترك، إذ يشمل خمس دول من أربع قارات لا تنتمي إلى دائرة الحضارة الغربية، إذ تُعدّ مختلفة عن بقية التحالفات والمنظمات الدولية الأخرى (كما موضح في الخارطة رقم (1)⁽²⁾). وتشكل مزيجاً مميزاً من عدة حضارات متنوعة، حيث قمة الحضارة الشرقية العريقة الهندوسية في الهند والبوذية في الصين، والحضارة الغربية اللاتينية في البرازيل التي يتميز شعبها بثقافة وفنون متميزة، والحضارة السلافية الارثوذكسية المتميزة عن الشرق والغرب في روسيا، والحضارة الافريقية في جنوب افريقيا، لكن من المؤكد ان هناك رابطاً سياسياً يربط هذه الدول نشأة هذه المجموعة على أساسه، ويتمثل برفضها للهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالمية، التي أغرقت الاقتصاد العالمي بالآزمات وعانى الكثير من أجل الخروج منها⁽³⁾.

(1) مصطفى شفيق علام، "تحول القوة في العلاقات الدولية.. دروس للامة"، التقرير الاستراتيجي الثامن (اقاهرة: المركز العربي للدراسات الانسانية، 2011)، ص 323.

(2) محمد بوبوش، مجموعة البريكس القوة الاقتصادية الناشئة، مرصد امريكا اللاتينية، 9 تموز 2014، في:

[http://www.marsadamericalatina.com/index.p-42-23\(26-12-2019\)](http://www.marsadamericalatina.com/index.p-42-23(26-12-2019)).

(3) المصدر نفسه

الخارطة (1)

موقع دول البريكس في العالم



المصدر: أميرة احمد خرزلي، الدور الاقليمي والدولي للهند: دراسة في متغيرات القوة الاقتصادية والعسكرية، في: الهند القوة الدولية الصاعدة: الابعاد والتحديات، ط1(برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018)، ص 28.

وتمثل دول (البريكس) قوة هائلة من حيث مختلف عناصر القوة، إذ أنّ الصين أصبحت أكبر مصدر للسلع، وثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم، فضلاً عن اليد العاملة الماهرة والرخيصة، وكونها مقر للصناعات العالمية، أما البرازيل فتعدّ قوة زراعية رئيسية على المستوى العالمي، فضلاً عن سيطرتها على أسواق السلع الجديدة، والسريعة النمو كالوقود الحيوي والمنتجات المعدلة وراثياً، وفيما يتعلق بروسيا الاتحادية فهي تُعدّ مصدراً رئيسياً للنفط والغاز لأوروبا ومعظم دول الجوار، كما وتترجع على قلب الأرض جيوسياسياً، وهي من الدول الأولى في تصدير السلاح إلى مختلف دول العالم، أما الهند محور الدراسة فهي كتلة مهمة تستقر فيها الشركات المتعددة الجنسيات، وتزدهر فيها الأسواق العالمية على مستوى الخدمات والصناعات التي كانت تسيطر عليها البلدان الصناعية (الصلب، وصناعة السيارات الخ..)، وهي تمتلك

رأس مال بشري متطور نوعي وكمي على غرار الصين، وفي غضون سنوات قليلة أصبحت جنوب أفريقيا قوة مالية ودبلوماسية في القارة الأفريقية (1).

ويعيش على أرض مجموعة دول (البريكس) الخمس نحو 43% من سكان العالم، وتشكل حوالي 25% من مساحة الأرض في العالم، وتضاعفت مساهمة دول (البريكس) في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 8.3% عام 2000 إلى 27.11% في عام 2020، وبلغت نسبة الانفاق العسكري لدول التكتل نحو 11% من مجموع الانفاق العسكري العالمي (2). ومثلت تجارتها البينية نسبة 17% من حجم التبادل التجاري العالمي خلال العام 2012، وبلغت استثماراتها نسبة 11% من إجمالي حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي (465) مليار دولار، فيما يقدر احتياطي العملات الصعبة للمجموعة بنحو 4500 مليار دولار، وتتنافس اقتصاداتها أغنى دول العالم حالياً، كما وتشكل (بريكس) واحدة من أكبر الأسواق العالمية وأسرع الاقتصادات نمواً في العالم استناداً إلى عدد سكانها (دولاً ومجموعة) وقوتها الشرائية وحجم ناتجها المحلي الإجمالي (3).

وتترتب اقتصاديات دول المجموعة على النحو التالي: الصين القوة الاقتصادية الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتحل الهند المرتبة الخامسة عالمياً، وروسيا المرتبة الحادية عشر، البرازيل تحتل المرتبة التاسعة، أما جنوب أفريقيا فتقع في المرتبة الخامسة والعشرون، فضلاً عن تبوؤها لمراكز متقدمة في النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي إذا قارناها مع أكبر الاقتصادات العالمية (4). وكما هو موضح في الشكل رقم (1)

(1) باسكال ريغو، البريكس: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا القوة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين،

طوني سعادة (مترجم)، ط1 (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2015)، ص 15.

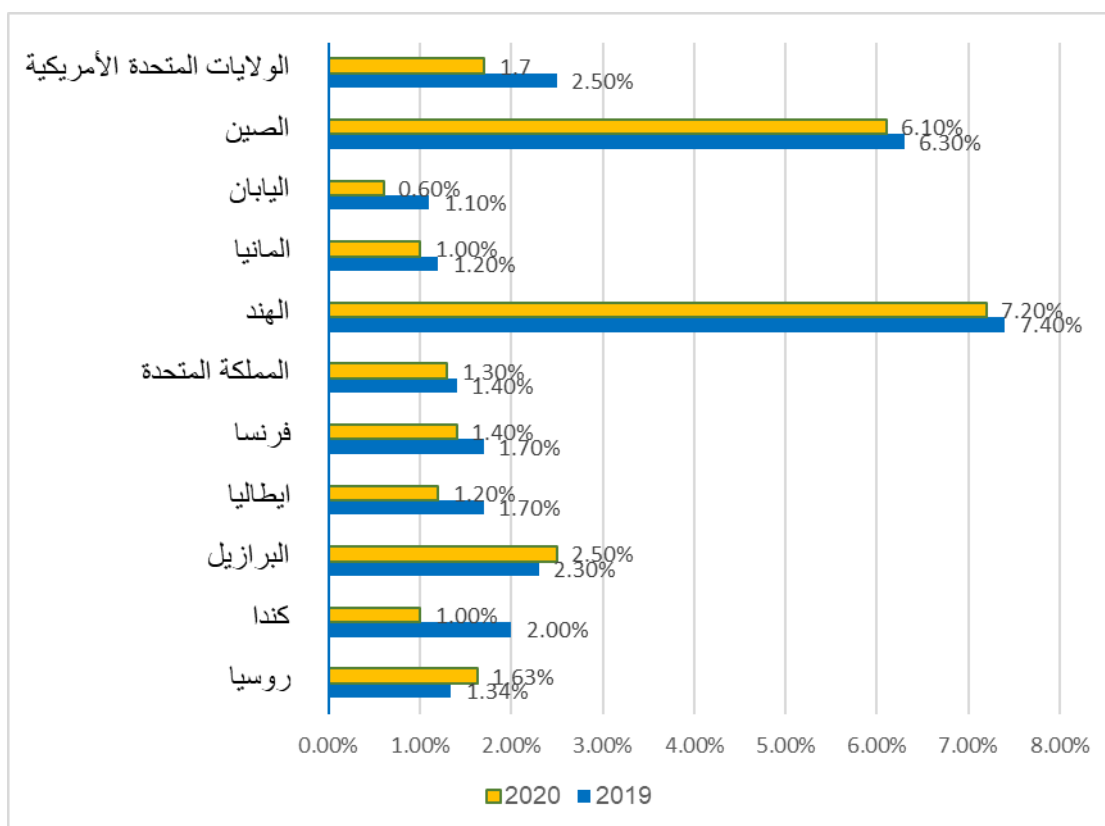
(2) طارق محمد ذنون الطائي، مصدر سبق ذكره، ص 97.

(3) بريكس وأفريقيا، مجلة أفريقيا قارتنا، العدد 4 (القاهرة: 2013)، ص 2.

(4) يونس وليد، مصدر سبق ذكره، ص 3.

الشكل (1)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) لأكبر الاقتصادات العالمية (بالمتسلسل) 2019-2020



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر: وفاء لطفي، "الانطلاق المقيد ..هل ستصبح الهند قاطرة الاقتصاد العالمي؟"، مجلة السياسة الدولية، مجلد 54، العدد 217، (القاهرة: 2019)، ص 24.

ويتضح من الشكل أعلاه إن دول (البريكس) تعد الأسرع نمواً على المستوى العالمي، إذ تعد الهند الدولة الأسرع نمواً في العالم خلال العام 2020، وتليها كل من الصين والبرازيل وروسيا على التوالي. ووفقاً لأرقام صندوق النقد الدولي فإن دول المجموعة تشكل 61% من نسبة النمو العالمي، بناءً على تزايد نسبة مساهمتهم في الاقتصاد العالمي، كما وشكلت المجموعة في العام 2011 نسبة 27% من الناتج الداخلي العالمي بعد إن كانت 16% في عام 2001، وحسب التقديرات المحسوبة على معدلات النمو الحالية ستبلغ 40% في عام 2025⁽¹⁾. وانعكس ذلك ايجاباً على علاقاتها الدولية الاقتصادية والسياسية. وذهبت دول (بريكس) إلى أبعد من ذلك بعد

(1) يونسى وليد، مصدر سبق ذكره، ص 4. كذلك ينظر: سعود بن هاشم جليدان، الدول الناشئة تتسلم قاطرة الاقتصاد العالمي، صحيفة الاقتصادية، العدد 6656، (الرياض)، كانون الاول 2018، ص 2.

إن أعلن زعماء هذه الدول في قمة (ديربان) في جنوب افريقيا عام 2013 إلى إنشاء مصرف للتنمية خاص بدول المجموعة على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي برأسمال أولي مقداره 50 مليار دولار لكنه بعملات الدول الاعضاء أي ما يقدر بـ 50 مليار دولار لأنهم يريدون التخلص من هيمنة الدولار، يوزع بالتساوي على دول المجموعة بوصفه خطوة مفصلية، في عملية تكامل العلاقات الاقتصادية لهذه المجموعة من جهة، وتعزيز حضورها الاقتصادي الدولي من جهة ثانية⁽¹⁾.

وبدأت ببناء مؤسسات جديدة ومتعددة الاطراف كأحد الاستراتيجيات لاكتساب المزيد من النفوذ العالمي، وتمت المصادقة من قبل رؤساء دول "البريكس" خلال القمة السادسة التي عقدت في مدينة (فورتاليزا) البرازيلية في تموز 2014 على اتفاقية تأسيس بنك التنمية الجديد، واتفاقية انشاء صندوق الاحتياطات النقدية لدول التجمع كمؤسستين مائيتين تابعة للدول الأعضاء، لتقديم مساعدات وقروض لتمويل المشاريع طويلة الأمد وفق للشروط المتفق عليها، وحسب ما يرى أعضاء (بريكس) فإن بنك التنمية لا يهدف إلى تحدي النظام المالي القائم إنما يكمله⁽²⁾.

واطلق عليها وصف (القوى الصاعدة) في النظام الدولي نتيجة لما وصلت إليه من تطور قدراتها ومكانتها إلى جانب القوى الكبرى الأخرى، وظهر دورها وتأثيرها في الاقتصاد العالمي من خلال عضويتها في مجموعة العشرين (G20) بعد الازمة المالية العالمية في العام 2008 التي أصابت الاقتصاد العالمي، واسهامها في اتخاذ القرار العالمي مع مجموعة الدول الصناعية

(1) مجلة افريقيا قارتنا، مصدر سبق ذكره، ص 2.

(2) داني رودريك، ماذا يحتاج العالم من دول البريكس؟، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 15-نيسان 2013، في:

http://www.aleqt.com/2013/04/15/article_747551.html, (3-1-2020).

* مجموعة الثمانية أو مجموعة الدول الصناعية الثمانية: تضم الدول الصناعية الكبرى في العالم. أعضائها هم: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، روسيا الاتحادية، إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا، وكندا، كان يمثل مجموع اقتصاد هذه الدول الثمانية 65% من اقتصاد العالم وأغلبية القوة العسكري، وتمثل 12% من سكان العالم، وتحتل 7 من 8 مراكز الأكثر أنفاقاً على التسلح وتقريباً كل الأسلحة النووية عالمياً. انظر: مجموعة الثماني، موسوعة الجزيرة، تموز 2008، في:

<https://www.aljazeera.net/news/international/2008/7/6/>, (3-1-2020).

الكبرى (8G)* إلى مجموعة العشرين في السيطرة على آثار هذه الازمة، وما تلى ذلك من التراجع في اقتصاديات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية مقابل تعزيز مكانة ودور القوى الصاعدة في النظام الدولي في آن واحد بفضل قدراتها المتزايدة، كما تؤثر السياسة الخارجية لهذه الدول على مجمل الاوضاع الدولية، ووفقاً لتصريحات الرئيس الفرنسي السابق (نيكولاى سارك) ورئيس الوزراء البريطاني السابق (جيمس براون) فإن (أي قضية دولية هامة يصعب معالجتها بدون تلك القوى الصاعدة في النظام الدولي)، أيّ إنّ التداخل بين الدور الاقليمي للدول الصاعدة مع الدول الكبرى في الحقيقة هو عملية انتقال تدريجي نحو الدور العالمي الأكثر تأثيراً، من خلال ادراك الدول لأهمية انتقالها من دور القائدة الاقليمية الى دور الدولة التي تعتمد المشاركة الاقليمية في سبيل تحقيق الفاعلية الدولية، وقد اصبحت هذه الدول رمزاً لمشهد سياسي عالمي متحول تسعى فيه الى حياة نفوذ وتأثير يكافئ ثقلها الاقتصادي، اذ ان من المتوقع بحلول العام 2050 ان تنافس اقتصاداتها اقتصاد أغنى دول العالم حسب مجموعة (غولد مان ساكس) البنكية العالمية⁽¹⁾. وعليه فإن قوة دول (البريكس) لا تقتصر على الجانب الديموغرافي والاقتصادي فحسب بل حتى قدراتها العسكرية التي تشكل جزءاً كبيراً من قوتها، وعلى الصعيد العسكري فإنّ حجم الإنفاق العسكري لدول التكتل كما أسلفنا يشكل 11% من حجم الإنفاق العسكري العالمي⁽²⁾. ولاشك أن هذه النسبة ستثير ريبة الغرب و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وتشير كل المؤشرات على أن دول المجموعة لازالت تسعى لرفع سقف طموحاتها وحجم إنفاقها مجسدة ذلك في توسيع قاعدتها الصناعية العسكرية وتمويل البحوث التكنولوجية وتطوير القدرات العسكرية كما تجدر الإشارة هنا أن ثلاث دول من المجموعة وهي روسيا الاتحادية، والصين والهند تملك مجتمعةً حوالي 3060 رأساً نووياً، روسيا بحوالي (2800 رأس نووي) بنسبة تقارب 52% من الحجم العالمي⁽³⁾. وعلى الرغم من الاهتمام

(1) ليلي عاشور حاجم، وسالي موفق، "تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: البريكس(BRICS) نموذجاً"، مجلة قضايا سياسية، العدد 45-46 (بغداد: 2016)، ص 6-8 .

(2) مروان عبد العزيز، "بريكس" عملاق جديد يقوده بوتين لكبح نفوذ امريكا" ، الوكالة الروسية: سيوتنيك، 22-7-2015، في:

<https://arabic.sputniknews.com> (16-1-2020).

(3) قاسمي عبدالسميع، مجموعة البريكس القوة الصاعدة في العلاقات الدولية، موقع نون بوست، الجزائر، 21 آذار 2018، في:

<https://www.noonpost.com/content/22569>, (16-1-2020).

بالجوانب الاقتصادية على انشغالات دول (بريكس) إلا أن هناك تطلعات سياسية لا تقل أهمية عن نظيرتها الاقتصادية، لكون أن هناك رابطاً يجمعها وهو عدم رضاها عن الوضع الدولي السائد وبالتحديد على قمة النظام وسعي الولايات المتحدة الأمريكية لإبقاء العالم ساحة لهيمنتها، وهذا لخلفية دول البريكس المناهضة للهيمنة الأمريكية وحتى قبل أن تتكتل في هذا الهيكل التنظيمي، وتسير هذه القوى الصاعدة وفق هذا النهج إلا أنها وإن كانت تدعو إلى قيام نظام متعدد الأقطاب إلا أنها تسعى إلى ذلك بطرق متدرجة ومرنة (أي الصعود السلمي) ولا تتبنى منحى عدوانياً في صعودها، كما أنها بالدرجة الأولى دول اقليمية، فالبرازيل تعد فاعلاً رئيسياً في أمريكا اللاتينية، وجنوب أفريقيا تمتلك تاريخاً طويلاً في الهيمنة في الجوار الاقليمي (زمبابوي، زامبيا، ناميبيا) ونجدها تمتاز بحركية في تفاعلاتها الافريقية بعد انتهاء نظام التمييز العنصري فيها، كدورها في الاتحاد الافريقي ومبادراتها لتنمية افريقيا (نيباد)، وتعد الهند القائد الاقليمي في منطقة جنوب آسيا وتسعى إلى مد نفوذها إلى آسيا الوسطى، وحتى نحو شرق آسيا، وروسيا لاتزال تنظر إلى القوقاز وآسيا الوسطى خليفة لها، والصين بالاستعانة بنجاح نموذجها الاقتصادي وجيشها الشعبي وقوتها الناعمة تمد نفوذها في المحيط الاقليمي في جنوب آسيا وآسيا الوسطى وشرق وجنوب شرق آسيا⁽¹⁾. وتزايد الدور السياسي لغرض تعظيم منافع الدول الأعضاء وزيادة جرعة تأثيرها في النظام الدولي حيث أظهرت العديد من القضايا السياسية درجة تنسيق داخل هذا التجمع على غرار الحرب السورية، ووقفت الصين بجانب روسيا ضد الولايات المتحدة واستعملت ضدها حق الفيتو عدة مرات، وفي الفترة الممتدة بين 8_10 تموز 2015 عقدت في جمهورية (باشكورتوستان) الروسية قمتين دوليتين لكل من منظمتي (بريكس، وشنغهاي للتعاون)، أسفرت عن عدة قرارات ترجمت الموقف المشترك لدول بريكس ازاء العديد من القضايا السياسية الدولية، وعلى رأسها مكافحة الإرهاب، ودعت المجموعة إلى توحيد الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب في اطار الاستراتيجية الدولية لمكافحة الارهاب، وفقاً للقرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي، وانتقدت بطريقة غير مباشرة التحالف الذي كانت تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ضد ما يسمى بتنظيم (داعش)، فضلاً إلى مواقف مشتركة تم

(1) عبد القادر دندن، الاموار الاقليمية للدول الصاعدة في العلاقات الدولية، ط1 (عمان: مركز الكتاب الاكاديمي، 2014)، ص 59-61.

التعبير عنها في اطار القمة، منها كيفية تسوية الأزمات الدولية الراهنة كالملف السوري والملف النووي الإيراني ، وغيرها من القضايا السياسية التي تشغل الرأي العام العالمي (1). ولعلّ هذا الاتجاه قبل تبلور في أذهان الروس من قبل انشاء التجمع، وفق الاتجاه التقليدي المتشدد او المحافظ لارتباط روسيا بالغرب، فقد صاغ وزير الخارجية الروسي الاسبغ (يفغيني بريماكوف) فلسفة متناغمة سميت "مبدأ تعدد الاقطاب"، قائمة على اساس تحالف جيوسياسي مرن وسمي ب(المثلث الاستراتيجي) أو(المثلث الكبير) يضم كل من الهند وروسيا والصين، ليشكل ثقلاً موازناً للولايات المتحدة وخلف الناتو. والقوى الصاعدة تسعى من خلال استراتيجيتها المتدرجة لأخذ مكانة متميزة في سلم القوى العالمي والتفوق او على الاقل الموازنة للهيمنة الامريكية (2).

ويتضح مما سبق إنّ القوى الصاعدة وإنّ اتفقوا على أمر واحد و هو التطلع نحو قيادة الاقتصاد العالمي ضمن كتلة واحدة، لكن إلى جانب هذا الطموح الاقتصادي هناك أيضا استراتيجيات مختلفة لتحقيق مكاسب سياسية، فعلى سبيل المثال تسعى كُلاً من الصين والهند ورغم حدة الخلاف بينهما والذي يصل أحياناً إلى التراشق بين جنود البلدين على الحدود إلى استغلال قوتها الاقتصادية والبشرية للتأثير في القرارات الدولية، محاولة بذلك تقزيم دور القطب التقليدي، وإنّ ضم الصين لجنوب افريقيا لتكتل(بريكس) لتكون بوابة المجموعة إلى القارة الإفريقية ولمواجهة التأثير الأمريكي المتصاعد في القارة السمراء(افريقيا)، قد تكون الهند تحفظت على ضم جنوب افريقيا وترشيح اقتصادات صاعدة أخرى مثل كوريا الجنوبية وتركيا، لكنها رفضت من منطلق سياسي اقتراح الصين لضم باكستان على اعتبار أنّ الوقت غير مناسب، وأنّها خصم رئيسي في إقليمها الجيو سياسي.

المطلب الثالث: موقع القوى الصاعدة حسب معيار القوة

بطبيعة الحال لكل دولة معايير خاصة ونقاط ضعف وقوة مختلفة واستراتيجيات شاملة تنطلق منها تكتيكات وتكنيكات حسب الأهمية السياسية والاقتصادية لكل دولة، وتستند قوة الدولة بشكل عام على امتلاكها للعناصر الأساسية المتمثلة بالموارد والقدرات والمؤسسات التي تشكل القدرات

(1) قاسمي عبد السميع، مصدر سبق ذكره.

(2) عبد القادر دننن، مصدر سبق ذكره، ص 59-60.

الحيوية للدولة، وفي حقيقة الأمر فإن قوة الدولة تكمن في قدرتها على التأثير وفرض خياراتها على الآخرين وفق الواجهة التي تخدم مصالحها، بالاستناد الى قدراتها المادية والمعنوية. ويشير الواقع الموضوعي إلى أنّ الدول في هيكل النظام الدولي تنقسم من خلال معيار القوة إلى عدة أصناف وهي: (1)

1. **الدول العظمى (Super Power):** وهي اقوى الدول على الساحة الدولية، احتلت هذه المكانة كُلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق في ظل نظام الثنائي القطبية بعد الحرب العالمية الثانية، واحتلت هذه المكانة الولايات المتحدة الأمريكية (نظام الأحادية القطبية) بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، ولكي تكون الدولة عظمى لابد من توافر عدة معايير (تتصف بالقوة الشاملة) مثل موقع جغرافي مميز ومساحة شاسعة تحتوي على ثروات طبيعية وحجم سكاني كبير وتحرز تقدماً تكنولوجياً، ولعلّ الأبرز من ذلك هو امتلاكها لترسانة نووية، وتقليلها من الاعتماد على الخارج، وفي ظل نظام القطبية الأحادية الذي تتربع الولايات المتحدة على قمته كقوى عظمى فان قوتها تتجسد في امتلاكها لهيكل القوة الثلاثي (اقتصادي_ عسكري_ تكنولوجي، ومخرجاته السياسية) واتساع رقعة تأثيرها على المستوى العالمي. أيّ الدولة التي تكون في مقومات القوة والقدرة رقم (1).

2. **الدول الكبرى (Large countries):** وتتمثل في مجموعة الدول التي ترغب أن تمارس دوراً عالمياً، لكن قدراتها تحول دون ذلك، ويكون دورها مؤثراً لكنه محدوداً على الساحة العالمية بالمقارنة مع القوى العظمى، ومنها الدول الكبرى التي تشكل القوى العسكرية بشقيها التقليدي وغير التقليدي (النووي) في العالم، ومنها الدول النووية كروسيا الاتحادية حالياً، فرنسا، بريطانيا، الصين، وألمانيا واليابان كقوة اقتصادية وتكنولوجية (2).

3. **الدول المتوسطة (Middle countries):** وتشمل هذه الفئة الدول التي ليس بمقدورها أن تلعب أدواراً عالمية، لكنها تمتلك من المقومات ما يؤهلها للعب أدوار إقليمية، وتتميز بمقوم أكثر من مقوم آخر وبالتحديد المقوم الاقتصادي، إذ أنّ لها تأثيرات في معظم انماط التفاعلات على المستوى الاقليمي، كالبرازيل وكوريا الجنوبية.

(1) فاطمة الزهراء زايد، معايير تصنيف الدول الصغرى والكبرى في ميزان القوى الدولي، في: الحرب الباردة الثانية تغيير الجغرافيا وتعدد الفواعل، ط1 (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019)، ص 141.

(2) سيف نصرت توفيق الهرمزي، فواعل النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص 138.

4. الدول الصغيرة (**Small countries**): هي الدول ذات التأثير المحدود إذ لا تمارس تأثيرات مهمة خارج حدودها، أو ضمن دائرة الجوار المباشر، كالبحرين ونيكارغوا⁽¹⁾.

5. الدول الهشة (**Fragile states**): هي التي تعاني من ضعف قدرتها على القيام ببعض وظائفها على المستويين المحلي والدولي، أو إنها عرضة للفشل في أداء تلك الوظائف، الأمر الذي يقوض شرعية الدولة، وأن من أهم خصائصها الشاملة تتمثل في إخفاؤها في توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها، وعدم استطاعتها على تطوير قدراتها البيروقراطية، لاسيما فيما يتعلق بالاحتكار المشروع للضرائب، وتعاني من أسبقية المؤسسات غير الحكومية على أسبقية قواعدها ومؤسساتها، وإخفاؤها في احتكار الاستخدام المشروع للقوة، الأمر الذي يؤدي إلى عزوها في السيطرة على إقليمها⁽²⁾. أمّا (عبدالله ونيس الترهوني) أستاذ اقتصاديات النقل قد وصف الدول الهشة في تقرير (مؤشرات الدول الهشة) للعام 2019، بأنها تلك الدول ذات القدرة المتدنية في انجاز وظائف إدارة الحكم، والتي تعاني من الازمات السياسية واقتصادية واجتماعية على المستوى الداخلي والخارجي، فضلاً عن تفشي الفساد السياسي والمالي في انظمتها، ناهيك عن تفشي ظاهرة الفقر والبطالة وهشاشة المؤسسة الأمنية فيها، كما يوضح التقرير بأنّ كلاً من اليمن وسوريا ومالي وليبيا وفنزويلا وموزمبيق (على الترتيب) تعد الدول الأكثر تراجعاً خلال الأعوام السابقة في هذا الجانب⁽³⁾.

وفي هذا السياق فإن هنالك عدة تصنيفات في حقل العلاقات الدولية، كما موضح في الشكل رقم(2)، لكن السؤال الذي يجب أن يطرح هو: أين تقع القوى الصاعدة بين هذه التصنيفات؟

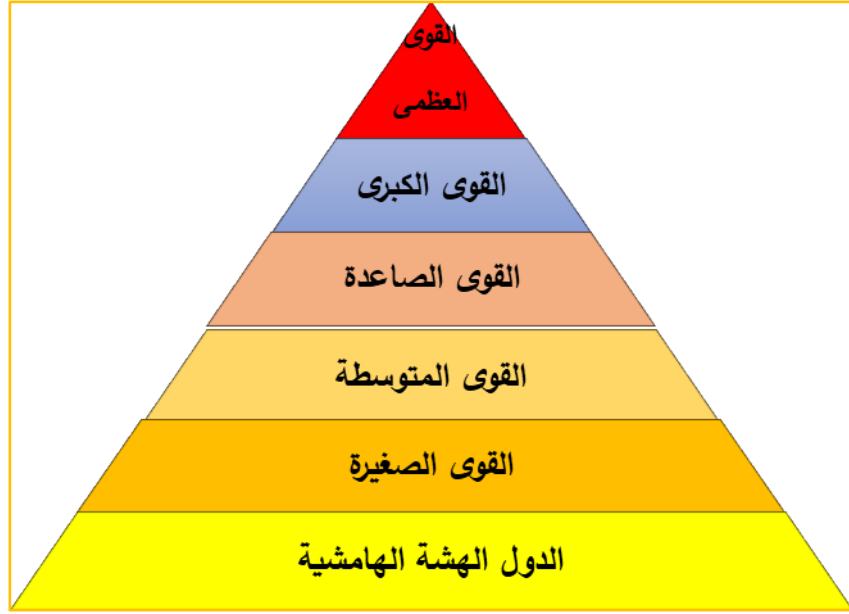
(1) المصدر نفسه، ص 139.

(2) Leadership Development Program (DLP), Concepts Brief, **State Fragility** (Birmingham: 2015).,p.1

(3) عبد الله ونيس الترهوني، "تقرير مؤشرات الدول الهشة للعام 2019"، مؤسسة صدى للبناء والتنمية، 22 تشرين الاول 2019، في:

<https://sada.ly/2019/10/20/-2019/>, (24-4-2020).

شكل رقم (2) مثلث تراتيبيبة القوى والدول في النظام الدولي حسب معيار القوة الشاملة.



الشكل من اعداد د. سيف نصرت توفيق، محاضرات القيت على طلبة الدراسات العليا 2019-2020، في مادة القوة والتغيير في النظام الدولي، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، ص6.

نستشف من خلال ما تم طرحه من أفكار حول تصنيفات القوة وترتيبها في النظام الدولي إنّ القوى الصاعدة هي ليست من الدول العظمى أو الكبرى، كما أنّها لا تقع ضمن فئة الدول الصغرى، بل يمكن أن نضعها في المنتصف بين قائمة الدول (المتوسطة والكبرى) ضمن التصنيف السابق، نظراً لامتلاكها أسباب التأثير الدولي، وطموحها في لعب أدوار أكثر محورية في العلاقات الدولية، لكنها في الوقت ذاته لا تستطيع عمل تأثير فعال بصورة فردية، لكون أن ذلك سيؤدي إلى عدم اعتراف الأطراف الأخرى بمكانتها، لذا فإنها تلجأ إلى العمل ضمن مجموعة أخرى من الدول لتتمكن من عمل تأثير فعال في النسق الدولي، وتركز القوى الصاعدة على دائرة الاقتصاد أولاً، على غرار دول تكتل (بريكس).

وفي السياق العالمي فإنها تسعى وبشكل جدي للوصول إلى موقع ومكانة مهم في هيكل النظام الدولي، كما أنّ من أهمّ طموحاتها الحصول على عضوية دائمة في مجلس الأمن.⁽¹⁾

(1) محمد الامير احمد عبد العزيز، مدخل مفاهيمي تحليلي للقوى الدولية الصاعدة، في: الهند القوة الدولية الصاعدة: الابعاد والتحديات، ط1 (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018)، ص ص 11-12.

وتتفق مع مجموعة من القوى الصاعدة على مجموعة من القضايا الاستراتيجية، ولاسيما دول مجموعة (بريكس) سالف الذكر، من بينها ضرورة تفعيل عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية، وإصلاح منظمة الأمم المتحدة، وجعل مجلس الأمن الدولي أكثر تمثيلاً وفاعلية، وفي سياق تنامي دور هذه القوى في مسالة حفظ السلام للأمم المتحدة فإن الهند قد احتلت المرتبة الثالثة من بين المساهمين بقوات في العام 2010 فيما عُدّت الصين أكبر المشاركين من بين الدول دائمة العضوية، فضلاً عن البرازيل وروسيا الاتحادية وجنوب افريقيا، وإنّما تعكس هذه المشاركات الوزن الاقتصادي والسياسي والتوجه الاستراتيجي لهذه القوى لإحداث تغييرات داخل النظام الدولي⁽¹⁾.

الخاتمة:

تعد القوى الصاعدة إحدى التشكيلات الاقتصادية الأكثر نمواً في العالم خلال القرن الحادي والعشرين، والتي تريد المساهمة بشكل فاعل في تشكيل النظام الدولي المستقبلي وتحقيق مكانة مرموقة فيه، وبرز هذا التأثير على وجه الخصوص في الجانب الاقتصادي الذي أصبح يمثل شريان وغذاء العلاقات الدولية، ليكون مدخل الشروع في تزايد درجة التأثير في البناء السياسي لهيكل النظام الدولي مستقبلاً. وتتمثل الغايات السياسية للقوى الصاعدة في تشكيل تجمع دولي من القوى الرافضة للهيمنة الأمريكية ونظام الأحادية القطبية وصياغة نظام دولي يؤمن بالتعددية.

تمتلك القوى الصاعدة لاسيما دول مجموعة (بريكس) مقومات قوة تؤهلها لتشكيل قطب دولي قادرة على المشاركة الفعالة لوضع قواعد النظام الدولي، فهي من الدول الرائدة في المجال الاقتصادي، وتعد مرتكز للابتكار التكنولوجي، كما وتعد من كبرى القوى النووية كالصين والهند وروسيا، إلى جانب تطلعاتها للزعامة العالمية. وبالمقابل فإنها تعاني من مجموعة من عوامل الضعف التي تعمل على تباطؤ مسار صعودها، لكن مع ذلك فإن مقارنتها مع أبعاد قوتها فإن عوامل قوتها لها الغلبة في بزوغها كقوى فاعلة ومؤثرة في القضايا العالمية. ومن خلال ما تقدم تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1. رغم اختلاف الآراء حول القوى الصاعدة وخصائصها، وتعدد المقاربات ازاءها، إلا أنّها لاقت اعترافاً دولياً واسعاً، بأنّ هنالك مجموعة دول سلكت مسار الصعود لتعزیز دورها ومكانتها

(1) محمد ميسر فتحي، "التغيير في النظام الدولي ومراكز القوى العالمية-رؤية مستقبلية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد:، السنة 2، العدد 2(تكريت: 2015)، ص ص 124-125.

- في المنظومة الدولية، لتعيد إلى الأذهان ديناميكية تحول القوة في النظام الدولي الذي القائم منذ ثلاثة عقود بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ويقابلها هبوط مستويات دول كبرى أخرى، وقد تطرح رهانات على المجتمع الدولي وفاعليته.
2. تصدرت عدة قوى آسيوية على المشهد العالمي للقوى الصاعدة في النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، وكانت الهند والصين من أبرز تلك القوى، متخذة نهج الصعود السلمي والتركيز على البعد الاقتصادي بشكل كبير.
3. العامل الاقتصادي مازال يسيطر على علاقات القوى في النظام الدولي.
4. تمكنت القوى الصاعدة من تحقيق إنجازات في مختلف الأصعدة مما مكنها من لعب أدواراً عالمية في النظام الدولي، نتيجة تظافر عدة عوامل أبرزها الإرادة السياسية واستغلال كل الموارد البشرية والاقتصادية للوصول إلى مصاف القوى الكبرى.
5. التكنولوجيا والابتكار هما العاملان الأبرز للتفوق في القرن الحادي والعشرين.
6. الطبيعة الأساسية للقوى الصاعدة هي اقتصادية، في حين غاياتها الأساسية ذات طابع سياسي، لذا فهي تستخدم الآليات الاقتصادية لتحقيق أهدافها السياسية.

المصادر :

• المعاجم

1. بيتي، عزيزة فوال، المعجم المفصل في النحو العربي، 21، ط1 (بيروت: دار الكتب العالمية، 1992).

• الكتب العربية والمترجمة

1. أحمد، صدفه محمود، "القوى المتوسطة في النظام الدولي التعريفات والاتجاهات النظرية"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة (القاهرة: 2013).

2. أوغلو، أحمد داود، العمق الاستراتيجي (موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية)، محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل (الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2010).

3. دننن، عبد القادر، الادوار الاقليمية للدول الصاعدة في العلاقات الدولية، ط1 (عمان: مركز الكتاب الاكاديمي، 2014).

4. دويتش، كارل، تحليل العلاقات الدولية، شعبان محمد محمود شعبان (مترجم) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983).

5. رادين، أندرو، كلينت ريتش، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2017).

6. زايد، فاطمة الزهراء، معايير تصنيف الدول الصغرى والكبرى في ميزان القوى الدولي، في: الحرب الباردة الثانية تغيير الجغرافيا وتعدد الفواعل، ط1 (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019)

7. ساكس، جيفري، نحو معدلات اعلى للنمو الاقتصادي في مصر، سمير كريم (مترجم) (القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 1996).

8. عبد العزيز، محمد الامير احمد، مدخل مفاهيمي تحليلي للقوى الدولية الصاعدة، في: الهند القوة الدولية الصاعدة: الابعاد والتحديات، ط1 (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018).

9. عطوان، خضر، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، ط1 (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009).

10. العوضي، حسني عماد حسني، " السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين"، ط1 (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017).

11. غو، ريباسكال، البريكس: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا القوة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، طوني سعادة (مترجم)، ط1 (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2015).

12. ناي، جوزيف، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، محمد توفيق البجيرمي (مترجم) (الرياض: دار العبيكان للنشر والتوزيع، 2007).

13. نيد ليو، ريتشارد، لماذا تتحارب الامم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل، ايهاب عبد الرحيم علي (مترجم)، سلسلة عالم المعرفة عدد 403 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 2013).

14. طشطوش، هایل عبد المولى، "الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في النظام العالمي الجديد، ط1 (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2013).

• الدوريات والبحوث

1. ابو عيد، شيماء عويس، "القوة في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية"، المركز المصري للدراسات، (أسطنبول: 5 تشرين الاول 2018).
2. بريكس وافريقيا، مجلة افريقيا قارتنا، العدد 4 (القاهاة: 2013).
3. جارش، عادل، "القوى الصاعدة: دراسة في أبرز المضامين والدلالات"، المركز الديمقراطي العربي (برلين، 23 تشرين الاول 2016).
4. حاجم، ليلي عاشور، وسالي موفق، "تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: البريكس (BRICS) انموذجاً"، مجلة قضايا سياسية، العدد 45-46 (بغداد: 2016).
5. الخضرمي، عمر، "الدولة الصغيرة: القدرة والدور-مقاربة نظرية"، مجلة المنارة، المجلد 19، العدد 4 (عمان: 2013).
6. الشيخ، نورهان، "تنامي الدور السياسي الروسي في الشرق الاوسط"، مجلة دراسات شرق اوسطية، العدد 89، السنة 23 (عمان: 2019).
7. الطائي، طارق محمد ذنون، "تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 19 (تكريت: 2020).
8. فتحي، محمد ميسر، "التغيير في النظام الدولي ومراكز القوى العالمية-رؤية مستقبلية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد:، السنة 2، العدد 2 (تكريت: 2015).
9. الهرمزي، سيف نصرت توفيق، "تحليل (هانز مورجانثو) لمفهوم القوة وتطبيقها على وحدات النظام الدولي"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 1، العدد 1، السنة 1 (تكريت: 2013).
10. الهرمزي، سيف نصرت توفيق، فواعل النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 11 (تكريت: 2017).

• الرسائل والأطاريح الجامعية

1. مباركية، منير صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الامريكية-دراسة مقارنة لحالات: اليابان والصين والهند، أطروحة دكتوراه غير منشورة (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة-الجزائر، 2016).

• التقارير

1. مصطفى شفيق علام، "تحول القوة في العلاقات الدولية.. دروس للامة"، التقرير الاستراتيجي الثامن (القاهاة: المركز العربي للدراسات الانسانية، 2011).

• الصحف

1. سعود بن هاشم جليدان، الدول الناشئة تتسلم قاطرة الاقتصاد العالمي، صحيفة الاقتصادية، العدد 6656، (الرياض)، كانون الاول 2018.

• المصادر الأجنبية

• Books

1. Gratius ، Susanne ، "The international arena and emerging powers: stabilizing or destabilizing forces? ،" (Madrid: Fride ، April 2008).
2. Trinkunas ، Harold ، **Brazil's Rise: Seeking Influence on Global Governance** (Washington: The Brookings Institution ، April 2014).

- **Journals**

1. Renard ، Thomas ، "G20: Toward a New World Order ،" **Journal of Diplomatic Studies** ، Vol. 13 ، No. 2 (London: November 2010).مجلة

- **Theses**

1. Michael A ، Glosny ، **The grand strategies of rising powers: reassurance ، coercion and balancing responses** ، PhD thesis ، Massachusetts Institute of Technology ، Dept. of Political Science ، (Massachusetts Institute of Technology ، 2012).

- **Reports**

1. Leadership Development Program (DLP) ، Concepts Brief ، **State Fragility** (Birmingham: 2015).
2. Norwegian Peacebuilding Resource Center (NOREF) Policy Brief ، "The concept of "rising powers" ، (Oslo: June 2012).

- **Internet**

1. International Trade Dictionary ، **Definition of the Emerging State** ، 28/04/2016 ، in: <https://www.glossaireinternational.com/pages/tous-termes/pays-.html>. (5-1-2019).

2. Goldman Sachs ، Goldman Sachs Saudi Arabia ، February 2020 ، in: https://3rabbedia.com/goldman_sachs ، (4-5-2020).

- **المصادر الإلكترونية(الأنترنت)**

1. داني رودريك ، **ماذا يحتاج العالم من دول البريكس؟**، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 15-نيسان 2013، في:

http://www.aleqt.com/2013/04/15/article_747551.html ، (3-1-2020).

2. عبد الله ونيس الترهوني، "تقرير مؤشرات الدول الهشة للعام 2019"، مؤسسة صدى للبناء والتنمية، 22 تشرين الاول 2019، في:

<https://sada.ly/2019/10/20/-2019/> ، (24-4-2020).

3. قاسمي عبدالسميع، مجموعة البريكس القوة الصاعدة في العلاقات الدولية ، موقع نون بوست ، الجزائر ، 21 آذار 2018 ، في:
<https://www.noonpost.com/content/22569> ،(16-1-2020).
4. محمد أحمد عبدالمعطي، "الصعود الآسيوي وتحولات ميزان القوى الاقتصادية"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة(ابو ظبي، 21 آب 2015)، في:
<https://futureuae.com/cart/Mainpage/Item/278/>.(2019-1-6).
5. مروان عبد العزيز، "بريكس" عملاق جديد يقوده بوتين لكبح نفوذ امريكا" ، الوكالة الروسية: سبوتنيك، 22-7-2015، في:
<https://arabic.sputniknews.com> (16-1-2020).
6. مجموعة الثماني، موسوعة الجزيرة، تموز 2008، في:
<https://www.aljazeera.net/news/international/2008/7/6/> ،(3-1-2020).
7. محمد بوبوش ، مجموعة البريكس القوة الاقتصادية الناشئة ، مرصد امريكا اللاتينية ، 9 تموز 2014 ، في:
<http://www.marsadamericalatina.com/index.p-42-23> ،(26-12-2019)
8. يونس وليد، "دور القوى الصاعدة "Bricks" وتأثيرها في النسق الدولي" ، المركز الديمقراطي العربي (برلين: 2017). في:
<https://democraticac.de/?p=43001> ،(2-1-2020).